

## ركود الاقتصاد يتسبب في أزمة سيولة في الجزائر تضارب بين الخبراء والحكومة في تبرير أزمة تهدد الاستقرار الاجتماعي

سيطرت الحيرة والشكوك داخل الأوساط الاقتصادية الجزائرية حول الأسباب والخلفيات الحقيقية، وراء أزمة شح السيولة المالية في البنوك ومراكز البريد في وقت تهرب فيه السلطات إلى تبرير الإشكال بأنه مؤامرة تستهدف تفجير الوضع الاجتماعي.

تقلص الودائع، فضلا عن الزيادة في سحب الأموال للأشخاص العاديين والمؤسسات في ظروف الكورونا.

وأضاف بأن تزامن "تحويلات أجور العمال مع عيد الأضحى، وعدم استغلال واستعمال وسائل دفع عصرية، وتعطل العديد من أجهزة السحب الإلكتروني للنقود، إلى جانب انعدام ثقافة الادخار، وسوء التنظيم على مستوى البنك المركزي، وسوء التسيير الإداري للبريد، أدى إلى تضخم كميات هائلة من الأموال خارج الإطار البنكي، نتيجة غياب الثقة بين العملاء والمصارف.

أما الديوان الجزائري للإحصاءات (حكومي) قد صرح بأن "معدل التضخم السنوي بلغ 1.9 في المئة، وأشار إلى أن أسعار المواد الغذائية سجلت ارتفاعا بنسبة 1.2 في المئة، في حين عرفت المنتجات الزراعية الطازجة ارتفاعا بنحو 4 في المئة، أما المواد الغذائية المصنعة فزادت بنحو 2 في المئة، وعن مجموعات الأثاث وتجهيزاتها فقد وصلت إلى 8 في المئة، بينما شهدت أسعار الخدمات ركودا بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار البترول".

وتبقى أرقام الديوان الواقع تحت وصاية وزارة المالية، محل شك الاقتصاديين المحايدين، في ظل الواقع المناقضة في السوق الجزائرية، بالنسبة لمؤشر التضخم وارتفاع الأسعار، مما استفد الرصيد النقدي المتداول، وأدى إلى بروز ظاهرة ارتفاع الأسعار والتضخم في آن واحد، كما هو الشأن بالنسبة لسوق المواشي قبيل عيد الأضحى.

ويبقى مختصون في الشأن المالي فرضية الاحتكاك المتداولة من طرف بعض الدوائر الرسمية، يكون أن "الواقع يثبت عكس ذلك، لأن الطبقة الاجتماعية الأوسع لا تحتمل على مديرات، وبالكاد توفر لها الرواتب الشهرية الضرورية وتكثيرا ما تضطر للاستدانة أو اقتناء المودع عن طريق نظام القرض".

عبدالعزیز جراد  
هناك عرقلة متممة لتوفير السيولة في بعض المكاتب والمراكز

وفي إجراء يستهدف التخفيف من وطأة السيولة قرر بريد الجزائر بإيعاز من الحكومة، إلى فرض قيود على سحبيات الشركات، كما علقت عمليات السحب من المكاتب البريدية للأشخاص المعوزين الحائزين على حسابات بريدية، لكن الوضع بقي متزامنا ولا يحمل بوادر حل للأزمة.

ولا يستبعد أن تطول الأزمة في ظل غياب حلول ناجعة، كما ينتظر أن تتوسم لتشمل مؤسسات مصرفية وشركات التأمين، خاصة في ظل تقلص الودائع من طرف الشركات الناشئة على غرار سوناطراك النفطية وسونلغاز (الكهرباء والغاز)، والخطوط الجوية والنقل العمومي، وهي قطاعات تأثرت بالجائحة الصحية.



تدهور أوضاع الجزائريين

صاير بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - شكك خبراء اقتصاد جزائريون في تبريرات الحكومة لشح السيولة في البنوك ومراكز البريد، بينما تدرج الحكومة المسألة في نظرية المؤامرة التي تستهدف تفجير الشارع وتاليهه على السلطات، وبين من اعتبرها مقدمة لأزمة مالية خانقة نتيجة التداعيات التي أفرزها وباء كورونا على الاقتصاد.

ومن بين وجوه هذه الأزمة، اضطرت مكاتب بريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عمالها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة افتقارها للسيولة المالية وللتقص الحاد للآوراق المالية خاصة خلال الأيام التي سبقت عيد الأضحى، بما فيها الأوراق البنكية التي كانت محتجزة لدى البنك المركزي.

وأشارت النشرة الالفة للسيولة المالية في مراكز البريد وعدد من البنوك التجارية، جدلا محتما حول الأسباب والخلفيات الحقيقية للظاهرة التي حملت نذر انفجار اجتماعي، مما حصل الحكومة على عقد لقاء طارئ، لكن النتائج لم تتضمن قرارات عملية واكتفت بتقديم شروح وحض المصارف على توسيع التنسيق بينها من أجل توفير الحاجيات الضرورية للعملاء.

وذكر رئيس الوزراء عبدالعزیز جراد أن "مكاتب البريد التي تضم 22 مليون زبون، تشهد ضغطا ملحوظا خلال المناسبات والأعياد الدينية وأن البريد دفع ما يقدر بنحو 400 مليار دينار خلال الأسابيع الأخيرة، وأن التنسيق العملي بين المصارف والبريد بات حتميا لتغطية مثل هذه الحالات".

ولكن المسألة أخذت أبعادا أخرى، بعدما قرر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون فتح تحقيق حول ما أسماه بـ"تراكمات الأيام الأخيرة"، وعلى رأسها نقص السيولة، ما يعني أن الأمر لا يقتصر على البعد الاقتصادي، خاصة وأن رئيس الحكومة جراد، كشف عن وجود "عرقلة متممة لتوفير السيولة في بعض المكاتب والمراكز البريدية لأغراض تستهدف تاليب الشارع ضد السلطات".

وهو الطرح الذي لم يقدم قراءة مقنعة لعملاء البريد ولا للمختصين في مجال الاقتصاد والمالية، لاسيما وأن تداعيات كورونا لم تظهر بشكل واضح في البلاد، وأن تأثير الشركات والمؤسسات المالية بالجائحة، بدأت تظهر بوادره في تقلص دفع حصائلها المالية في حساباتها سواء بالبريد أو البنوك.

وفسر الخبير والمستشار الاقتصادي إسماعيل لأماس الظاهرة المستجدة بعدة عوامل أوجزها في "تحويلات في نفس الوقت أو نفس الفترة لرواتب العمال والمتقاعدين وأصحاب المنح والمعاشات، وجمود الاقتصاد الوطني لاسيما منذ شهر مارس الماضي، مما أدى ذلك إلى

## انفلات أسعار الذهب عالميا يقود الطلب في المنطقة العربية رهانات صناديق التحوط تتجه للمعدن النفيس وتتجاهل السندات



ملاذ آمن للاستثمار

مليارديرات في العالم امتلاكها المناجم ذهب أو لحصص كبيرة فيها والذين زادت ثرواتهم بحوالي 1.8 مليار دولار منذ بداية 2019 وحتى الآن مع انتعاش أسعار الذهب بفضل سياسات التوسع النقدي التي تطبقها البنوك المركزية الكبرى حول العالم ووسط التوترات التي تجعل المستثمرين يتجهون للملاذات الآمنة وعلى رأسها المعادن النفيسة مثل الذهب.

نادي نجيب: الأسعار لن تهدأ طالما استمرت الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد

ويرأس ساويرس مجموعة مناجم لإمانشا ريسورسيز لاستخراج الذهب ولها استثمارات في شركة إنديفور للتعدين ومقرها تورونتو بكندا، فيما يملك أيضا استثمارات بشركة إيفوليوشن للتعدين الأسترالية وشركة غولدن ستار ريسورسيز التي تتركز أعمالها في غانا.

وقال نادي نجيب، عضو شعبة الذهب بالرفقة التجارية للقاهرة، إن أسعار الذهب لن تهدأ طالما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية لا تشهد استقرارا ولم تعد الحياة إلى طبيعتها بسبب أزمة فيروس كورونا وإغلاق الحدود بين الدول وعدم فتح حركة الطيران الدولي بالكامل.

وأشار لـ"العرب" إلى أن هناك إقبالا على شراء الذهب الخام في مصر والمنطقة العربية، ما تسبب في الارتفاعات الكبرى الحالية بجانب المشتريات الأجنبية بالأسواق العالمية.

وما يزيد أسعار الذهب سخونة تحرك عائدات السندات الأميركية تجاه الصفر أو نحو المنطق السلبية، ففي الأوقات الطبيعية تخدم السندات كأداة تحوط ضد تراجع أسعار الأسهم، لأن قيمتها عادة ترتفع عندما تتراجع الأسهم في فترات الركود الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة تبدأ في التفكك عندما تظل عائدات السندات الحكومية منخفضة لفترة، عندما يكون الانخفاض نتيجة لسياسة البنوك المركزية.

وعلى غرار الصندوق الإسباني قام عدد كبير من صناديق التحوط في العالم بزيادة رهاناتها على الذهب، في ظل توقعات تفيد بأن استجابات البنوك المركزية غير المسبوق لأزمة فيروس كورونا سوف تؤدي إلى انخفاض قيمة العملات الرئيسية.

وفي سبيل بناء مراكز مالية بلغ مخزون الذهب في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو 8133.5 طن في يناير الماضي، وعربيا احتفظ المركزي السعودي بنحو 323.1 طن ومصر بنحو 79.6 طن والعراق بنحو 102 طن والكويت 79 طنا.

وتكشف تقرير عن احتياطي لبنان من الذهب بلغ 286.8 طن، وليبيا بنحو 116.6 طن، أما الجزائر فسجلت 173.6 طن.

وربح صندوق "دايمون آسيا" نحو 36 في المئة بفضل رهاناته على المعدن النفيس، وحقق صندوق "كاستون"، وهو واحد من أقدم صناديق التحوط الكلية في العالم بلندن، أرباحا كبيرة من رهانات الذهب، وارتفع صندوق "غلوبال" بنسبة 15 في المئة وصندوق "ماكرو" بنحو 17 في المئة.

وأعاد مجلس الذهب العالمي أن مشتريات صناديق المؤشرات المدعومة بالذهب ساهمت بشكل رئيسي في القفزات السريعة لأسعار المعدن النفيس بعد أن وصل مخزون صناديق المؤشرات إلى 3185 طنا في الربع الأول من العام الحالي.

وفي تلك الأثناء أصبح الذهب ملاذ الأموال الذكية، بعد أن خفضت الصناديق السيادية خلال الربع الأول من العام الحالي استثماراتها في الأسهم لأدنى مستوى منذ 2014، في الوقت الذي يخطط أكثر من ثلث صناديق الثروة السيادية خفض ممتلكاتها في الأسهم في العام المقبل، ويعتزم 18 في المئة منها خفضها بنسبة 5 في المئة أو أكثر.

وأعلن الملياردير المصري نجيب ساويرس أنه سيحول نصف ثروته لاستثمار في الذهب بعد أن ارتفعت ثروته بأكثر من 300 مليون دولار خلال العام الماضي، بفضل استثماراته في الذهب وكان ساويرس أول من تنبأ بصعود الذهب فوق 1800 دولار للأوقية العام الماضي.

وتصدر ساويرس وهو رئيس شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المركز الثاني ضمن قائمة أغنى 4

في المئة منذ بداية العام. وسجلت الصين والهند وكوريا الجنوبية وأمريكا وإندونيسيا أكثر الدول طلبا على المشغولات الذهبية.

ويتمسك "غولدمان ساكس" بتوقعاته لفترة طويلة لأن الذهب هو عملة الملاذ الأخير في مثل الأوضاع الحالية، حيث تقوم الحكومات بتخفيض عملاتها وتدفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

وقال إيهاب واصف نائب رئيس شعبة الذهب بغرفة القاهرة التجارية، إن المعدن الأصفر يواصل ارتفاعاته بسبب الإجراءات التحفيزية التي تتخذها الدول الكبرى لإنعاش اقتصاداتها، ما دفع الكثير من المستثمرين للبحث عن ملاذ آمن لرؤوس أموالهم، فضلا عن فورة الاستثمارات التي رصدتها صناديق الذهب العالمية والتي سجلت نحو 2.6 مليار دولار خلال أسبوع واحد.

وأضاف لـ"العرب"، أن استمرار تراجع الدولار يعزز الاستثمار في الذهب، تزامنا مع ضبابية المشهد الاقتصادي العالمي وتباطؤ الاقتصاد الأميركي.

ومنذ اختراق الذهب حاجز المقاومة السعرية عند 1900 دولار لأعلى، شهدت أسعاره انطلاقة كبيرة لمستويات لم يسجلها من قبل.

وتوقع استمرار موجة الصعود لكنها لن تكون نفس الوتيرة التي شهدتها الأيام الماضية.

إيهاب واصف  
صناديق الذهب رصدت استثمارات بقيمة 2.6 مليار دولار في أسبوع

وذهب صندوق التحوط الإسباني "كوادريغا إجنيو" لأبعد التوقعات ورسم سيناريو قويا لمكاسب الذهب خلال السنوات القليلة المقبلة، خاصة وأن العقد المقبل سوف يتسم بالتضخم الذي تعجز البنوك المركزية عن السيطرة عليه.

ويرى أن أسعار الذهب تقفز إلى ما بين 3000 دولار أو 5000 دولار للأوقية في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، ويربح الصندوق البالغ قيمة نحو 450 مليون دولار عائدا بنسبة 47 في المئة منذ بداية العام الحالي من خلال المراهنات على الذهب وسندات الخزنة.

عكس انفلات أسعار الذهب مكان المخاطرة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وتغير خارطة تحركات رؤوس الأموال إقليميا في ظل حالة عدم اليقين، بسبب وباء كورونا والتوترات الجيوسياسية في عدد كبير من مناطق الصراع بالمنطقة.

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - تواصل أسعار الذهب تسجيل مستويات صعودها القياسي عالميا، مدفوعة بارتفاع مخاطر وباء كورونا الذي دفع الكثير من الاقتصاديات للتهاوي.

وعززت هذه المخاطر الاتجاه نحو الذهب بوصفه من الملاذات الآمنة لحفظ الثروات من التناقل، فضلا عن تراجع وضع الدولار الأميركي في أسواق صرف العملات، الأمر الذي وجه بوصلة الاستثمار بقوة نحو المعدن الأصفر.

وأرخت الفورة السعرية بظلالها الوخيمة على تجارة المشغولات الذهبية في المنطقة العربية، للفورة السعرية في المعدن النفيس، ورصدت مؤشرات مجلس الذهب العالمي تراجع الطلب على المشغولات الذهبية بنحو 86 في المئة في الإمارات و80 في المئة في السعودية و70 في المئة في مصر و35 في المئة في الكويت.

ويجذب الأفراد للاحتفاظ بالمشغولات الذهبية كمخزن للقيمة والزينة في نفس الوقت، إلا أن المؤسسات المالية والمستثمرين يفضلون السائك الذهبية. وقررت مستويات الأسعار فوق حاجز 2057 دولارا للأوقية خلال تعاملات الخميس، لعقود ديسمبر 2020، وهو مستوى تاريخي جديد يعكس حجم المخاطر التي تنتظر الاقتصاد العالمي.

وبلغ حجم المشغولات الذهبية في الإمارات خلال الربع الثاني من العام الحالي نحو 1.3 مليون طن، بينما سجلت السعودية 1.9 مليون طن، وسجلت مصر 1.7 مليون طن، بينما استحوذت الكويت على 2.5 مليون طن.

وتوقع بنك "كومرز" الألماني مواصلة صعود أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة، مع استمرار كورونا تدمير الاقتصاد العالمي، وزيادة حالة الضبابية وعدم اليقين.

ولا يتوقع خبراء تجارة وتداول المعدن الأصفر حدوث حركة تصحيح كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب، بعد موجات الارتفاع الحادة الحالية.

ورفع بنك "غولدمان ساكس" توقعاته لمستويات الأسعار إلى 2300 دولار للأوقية، على مدى الاثني عشر شهرا المقبلة، بدعم توقعات استمرار خفض أسعار الفائدة الحقيقية للاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

وأرجع الفورة السعرية في أسعار الذهب بتحول محتمل للمجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي نحو سياسات تؤدي لزيادة التضخم مراعاة للتوترات السياسية وتوقعات ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا.

ودفعت زيادة عمليات الشراء في الملاذات الآمنة أسعار الذهب في التعاملات الفورية للصعود بنحو 42

## 27.2 مليار دولار إيرادات قناة السويس في خمس سنوات

وأشار إلى أن القناة الجديدة لعبت دورا محوريا في رفع تصنيف القناة، وزيادة قدرتها على مواجهة تحديات المنافسة، كما كانت نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تبني استراتيجية تنموية متكاملة لتطوير المجرى الملاحي للقناة، والحفاظ على مكانتها الرائدة رغم التحديات العالمية المختلفة.

تعكس الدور الذي لعبته القناة الجديدة في الحفاظ على معدلات عبور السفن للقناة، رغم التحديات العالمية الخاصة بانتعاش فيروس كورونا، حيث شهدت قناة السويس خلال تلك الفترة عبور 11250 سفينة، بإجمالي حمولات صافية قدرها 693 مليون طن، وإيرادات بلغت 3.3 مليار دولار.

السفن العابرة للقناة خلال الفترة المذكورة، حيث سجلت إحصائيات الملاحية منذ افتتاح القناة حتى الآن عبور 90 الف سفينة، بحمولة صافية 5.5 مليار طن، بإجمالي إيرادات قدرها 27.2 مليار دولار.

القاهرة - أعلن رئيس هيئة قناة السويس المصرية أسامة ربيع الخميس، أن إيرادات القناة بلغت نحو 27.2 مليار دولار منذ افتتاح القناة الجديدة. وأكد ربيع في بيان صدر بمناسبة مرور خمس سنوات على افتتاح قناة السويس الجديدة، أن الأخيرة كان لها بالغ الأثر في زيادة أعداد وحمولات